



وزارة الزراعة

مديرية الدراسات والسياسات

قسم السياسات

الاستثمار في القطاع الزراعي الأردني

مقدمة:

حقق قطاع الزراعة نسبة نمو عالية بفضل التوسع في مناطق الزراعة المرورية. وقد ساهمت عدة عوامل في تهيئة البيئة الملائمة للاستثمار في هذا القطاع منها: إقامة مشاريع زراعية على نطاق تجاري واسع إضافةً إلى إزالة العوائق الأساسية أمام الصادرات الزراعية الأردنية للأسواق التقليدية والجديدة مما أدى إلى زيادة الإنتاج الزراعي.

تلعب الزراعة دوراً هاماً في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية كما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بجهود المحافظة على البيئة الطبيعية واستدامتها، ويعزى النجاح النسبي لصادرات الأردن من الفاكهة والخضار إلى مستوى الطلب العالي على منتجات البساتين في وادي الأردن، والتي تتوفر على مدار السنة وتتميز بجودتها العالية. وقد ارتفعت التنافسية النسبية للقطاع الزراعي الأردني بعد إجراء تحسينات على المنتجات واستجابة المزارعين وموردي المنتجات الزراعية الجاهزة لأنماط الطلب العالمية (الزهور المقطوفة، زيت الزيتون والخضراوات على سبيل المثال).

يساهم القطاع الزراعي بما نسبته ٢.٨% من الناتج المحلي الإجمالي ويعمل فيه ٣.٥% من مجموع القوى العاملة. وتشكل الصادرات الزراعية ١١% من مجموع صادرات المملكة، يذهب ٩٢% منها إلى الأسواق العربية خصوصاً الإمارات العربية المتحدة، الكويت، سوريا وقطر. يعمل الأردن حالياً على تطوير قطاع الزراعة من خلال إعلان جلالة الملك عبدالله الثاني حفظه الله أن العام ٢٠٠٩ سيكون عاماً للزراعة بالإضافة إلى العمل على استقطاب ٥٠٠ مليون دينار أردني إلى القطاع من العام ٢٠٠٢ - 2010 - في ١٣٠ مشروعاً زراعياً، وفقاً للإستراتيجية الوطنية لتطوير الزراعة والتي قامت الحكومة الأردنية بنشرها في العام ٢٠٠٥. تتوزع الاستثمارات المستهدفة على مشاريع زراعة المحاصيل (٣٦%)، عمليات تطوير المزارع والأراضي الحرجية الزراعية (٤٧%)، والخدمات المساندة (١٦%). يوظف هذا القطاع ٣.١% من قوى العمل الأردنية.

نجح الأردن في تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات الزراعية كزيت الزيتون، اللين، إلا أن الكثير من المنتجات الغذائية الأساسية كأنواع القمح ومشتقات الحليب والسكر واللحوم الحمراء والخضراوات تستورد من الخارج. نمت الصادرات من المنتجات الزراعية بنسبة ٣٦.٩% عام ٢٠٠٥ مقارنة بما قيمته ٢٨.٢% عام ٢٠٠٤. ومن أهم الصادرات الزراعية: الطماطم، الزيوت المهدرجة، والسجائر. أهم الدول المستوردة هي العراق، الإمارات العربية المتحدة، وسوريا.

مميزات البيئة الاستثمارية في القطاع الزراعي الأردني

- يتميز وادي الأردن بتربه الخصبة ومناخه الفريد، حيث يكون معدل درجة الحرارة فيه أعلى المناطق المحيطة بضع درجات مئوية طوال أيام السنة. ويعتبر وادي الأردن سلة الغذاء للأردن، حيث يتم استغلال ساعات النهار الطويلة ودرجات الحرارة المرتفعة لإنتاج محاصيل عالية الجودة والعائد (الخضراوات، الزهور المقطوفة، والأعشاب) خارج الموسم.
- تنال المناطق الزراعية المرتفعة القسط الأكبر من هطول الأمطار في الأردن، وتضم السواد الأعظم من الغطاء النباتي. يكثر زراعة أشجار الزيتون والفاكهة التي تزرع في بيئة صخرية في هذه المناطق.
- يصلح الطقس الجاف لزراعة أنواع من المحاصيل كالطماطم، والتي تكون عرضة لأمراض فطرية في مناطق ذات رطوبة مرتفعة.
- يوفر الأردن الفرصة للاستفادة من ظروف تفضيلية للوصول إلى أسواق الدول المجاورة والإتحاد الأوروبي، وذلك من خلال الاتفاقيات التجارية.

قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥

يعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) وتعديلاته لسنة ٢٠٠٠ إطارا تشريعيا ملائما لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية ، فهو منافسا لما تضمنه من مزايا وحوافز و ضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم ، حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات الصناعة ، الزراعة ، الفنادق ، المستشفيات ، النقل البحري والسكك الحديدية ، مدن الترفيهية والترويج السياحي ، مراكز المؤتمرات والمعارض ، بالإضافة إلى قطاع خدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب .

التسهيلات الضريبية:

- تستوفي ضريبة دخل من الدخل الخاضع للضريبة للشركات العاملة ضمن قطاعات التعدين الصناعة ، الفنادق ، المستشفيات ، النقل والمقاولات الإنشائية بنسبة (١٥%) وبنسبة (٣٥%) للشركات ضمن قطاعي البنوك والشركات المالية ، وبنسبة (٢٥%) للشركات الأخرى كما تبلغ ضريبة الدخل للمشاريع الزراعية (صفر)
- قسمت المملكة إلى ثلاث مناطق تنموية (أ ، ب ، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار والمقاومة في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بنسبها المبينة أعلاه لمدة عشر سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو بدء الإنتاج الفعلي للمشاريع الصناعية على النحو التالي :
- يعفى المشروع من ضريبي الدخل والخدمات الاجتماعية بواقع سنة واحدة إذا ما جرى توسيعه أو تطويره أو تحديثه ، وادى ذلك إلى زيادة في الإنتاج لا تقل عن ٢٥% شريطة أن لا تزيد مدة الإعفاء عن أربع سنوات .

ضمانات الاستثمار

- يعامل قانون تشجيع الاستثمار المستثمر غير الأردني معاملة المستثمر الأردني ، حيث منحه الحق في أن يستثمر في المملكة بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة في أي مشروع اقتصادي وفقا للنسب المحددة في نظام تنظيم استثمارات غير الأردنيين رقم (٥٤) لسنة ٢٠٠٠ و بحيث يكون له حرية التملك الكامل للمشاريع المقامة ضمن قطاعات الصناعة ، تكنولوجيا المعلومات ، الزراعة ، الفنادق ، المستشفيات ، النقل البحري والسكك الحديدية ، مدن الترفيهية والترويج السياحي ، مراكز المؤتمرات والمعارض وخدمات استخراج ونقل وتوزيع المياه والغاز والمشتقات النفطية بخطوط الأنابيب بالإضافة إلى قطاعات اقتصادية أخرى عديدة .
- الحد الأدنى لاستثمار غير الأردني في أي مشروع (٥٠,٠٠٠) خمسون ألف دينار باستثناء الاستثمار في الشركات المساهمة العامة .
- للمستثمر مطلق الحق في إدارة مشروعه بالأسلوب الذي يراه وبالأشخاص الذين يختارهم لهذه الإدارة.
- يحق للمستثمر إخراج رأس المال الأجنبي الذي ادخله إلى المملكة للاستثمار فيها وما جناه من استثماره من عوائد أو أرباح وحصيلة تصفية استثماره أو بيع مشروعه أو حصته أو أسهمه.
- للعاملين الفنيين والإداريين في أي مشروع أن يحولوا رواتبهم وتعويضاتهم إلى خارج المملكة.
- للمستثمر الذي تضمن دولته أو مؤسسة رسمية تابعة لها استثماره أن يحيل ما يتعلق باستثماره من التعويضات والعوائد التي تترتب له إلى تلك الدولة أو المؤسسة بحيث تحل محله.
- لا يجوز نزع ملكية أي مشروع أو إخضاعه لأية إجراءات تؤدي إلى ذلك إلا باستملاكه لمقتضيات المصلحة العامة شريطة دفع التعويض العادل للمستثمر بحيث يدفع التعويض بعملة قابلة للتحويل .
- تسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر والمؤسسات الحكومية الأردنية وديا وإذا لم تتم تسوية النزاع خلال مدة لا تزيد على ستة أشهر فلاي من الطرفين اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع على " المركز الدولي لتسوية نزاعات الاستثمار " علما بان الأردن قد صادق على اتفاقية الانضمام إلى عضوية هذا المركز في عام ١٩٧٢ .
- للمستثمر إعادة تصدير الموجودات الثابتة المعفاة أو بيعها أو التنازل عنها لمستثمر آخر مستفيد أو غير مستفيد من الإعفاءات وفقا لأحكام خاصة .

مقومات تشجيع الاستثمار في المملكة:

١. الموقع الإستراتيجي والفريد من نوعه:

- يقع الأردن عند التقاء أوروبا وآسيا وإفريقيا.
- يمثل محور مواصلات بين دول الشرق الأوسط.
- يطل على البحر الأحمر من خلال ميناء العقبة، والموانئ الأخرى من خلال الدول الأخرى المجاورة

٢. البيئة السياسية المستقرة:

- القيادة المخلصة والمستقرة في المملكة الأردنية الهاشمية والتي يساندها برلمان منتخب بطريقة ديمقراطية.
- حرية المعتقد والكلام والصحافة والتنظيم الحزبي والملكية الخاصة مضمونة تماماً.
- الالتزام الثابت من الأردن تجاه نظام المشروع الخاص.

٣. اقتصاد موجه نحو السوق الحر:

- لقد اختار تقرير مؤسسة التراث للمنافسة العالمية لعام ١٩٩٨ الأردن كرائد في المنطقة، وهو الذي يتقدم في الترتيب من حيث الحرية الاقتصادية على كل من مصر وإسرائيل.
- تعتمد السياسات الاقتصادية على الأسلوب الموجه للخارج بقيادة القطاع الخاص.
- أن الخصخصة مستمرة للمشاريع الحكومية الرئيسية.
- التقدم الكبير في الإصلاح الهيكلي والقانوني.

٤. رزمة من الحوافز والإعفاءات لتشجيع الاستثمار:

- كافة المشاريع معفاة من ضريبة الدخل والخدمات العامة بنسب تصل إلى ٢٥%، ٥٠% و ٧٥% لمدة ١٠ سنوات تبعاً لموقع المشروع.
- كافة الموجودات الثابتة المستوردة معفاة بنسبة ١٠٠% من الضرائب والرسوم الجمركية.
- يمكن إعفاء قطع الغيار للموجودات الثابتة من الرسوم والضرائب.
- إعفاء إضافي من الجمارك وضريبة الدخل مضمون لتوسيع وتحديث وتطوير المشاريع القائمة.
- لأغراض التجديد فإنه يمكن للفنادق والمستشفيات أن تشتري الأثاث واللوازم بدون رسوم جمركية مرة كل سبع سنوات.

٥. الوصول إلى الأسواق العالمية:

- الوصول لأسواق الاتحاد الأوروبي معفى من الضرائب.
- الوصول إلى أسواق أكثر من ١٠ دول عربية من خلال الاتحاد العربي للتجارة الحرة /AFTA
- اتفاقيات ثنائية وبيروتوكولات تفضيلية تجارية من أكثر من ٢٠ دولة عربية.
- وصول معفى من الضرائب والحصص لسوق الولايات المتحدة من خلال المناطق الصناعية المؤهلة QIZ .
- عضو في هيئة ضمان الاستثمار متعددة الأطراف.

٦. المناطق الحرة والمدن الصناعية:

- تدير مؤسسة المناطق الحرة منطقتان صناعيتان تعملان بطاقة كاملة في كل من العقبة والزرقاء. وهناك منطقتان أخريان تحت الإنشاء في كل من مدينة سحاب الصناعية ومطار الملكة علياء الدولي في عمان.
- هناك خمسة مناطق حرة خاصة في الأردن تستخدم أكثر من ٢٥٠٠ موظف في صناعات مثل المواد الكيماوية والأسمدة وتغليف اللحوم.
- تدير مؤسسة المدن الصناعية ثلاث مدن صناعة عاملة بالكامل في كل من عمان وإربد والكرك كما تم مؤخراً افتتاح مدن صناعية أخرى خاصة.
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة:

- وفرة الأيدي العاملة الماهرة والمدرية.
- وفرة نسبة عالية من الشباب المتعلمين تعليماً عالياً بين السكان.
- ٨٧% من السكان متعلمين.
- يتلقى ١٧% من الأردنيين التعليم العالي.
- نسب أجور ذات تنافسية عالية.

٨. بنية تحتية ونظام اتصالات على مستوى عالٍ:

- شركة هاتف حكومية تعمل على أساس تجاري، وقد تم خصخصة ما نسبة ٤٩% من ملكية الشركة.
- اختيار موردي خدمات الإنترنت ذات الملكية خاصة.
- رحلات طيران الملكية الأردنية المباشرة إلى ٤٧ مدينة رئيسية في أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأقصى وشمال إفريقيا وأمريكا الشمالية، والتي تخدمها ٢٦ شركة طيران دولية.
- شبكة طريق سيارات سريعة وحديثة.
- خطوط شاحنات رئيسية لضمان حركة المواد الخام من وإلى ميناء العقبة وكذلك من وإلى موانئ الدول المجاورة.
- يعمل ميناء العقبة الأردني كبوابة إستراتيجية للأردن، ومنطقة البحر الأحمر النامية والشرق الأوسط ككل.

٩. مناخ استثماري جذاب:

- إعفاء من ضريبة الدخل والخدمات الاجتماعية ١٠ سنوات.
- إعفاء من كامل الرسوم الجمركية على الموجودات الثابتة المستوردة.
- إجراءات ترخيص وتسجيل سهلة وميسرة.
- إعفاء العائدات من الصادرات من ضريبة الدخل
- الصناعات التصديرية لا تخضع للرسوم الجمركية على المواد الخام الجديدة المستوردة.
- حرية إعادة رأس المال والأرباح والرواتب إلى وطن المستثمر الأصلي.

١٠. حياة ذات نوعية راقية:

- توفر ورخص وسائل الحياة الحديثة.
- التعليم العام والخاص عالي الجودة ويقدم باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية.

- مستوى الخدمات الصحية في الأردن يضاهي المستويات العالمية وبأسعار معقولة.
- شبكة متطورة من جمعيات الأعمال المحلية والدولية النشيطة والمراكز الثقافية.
- المهرجانات التقليدية والمناسبات الثقافية وثروة من المواقع الأثرية.
- نوادي ومطاعم ممتازة.

الفرص المتاحة للاستثمار في القطاع الزراعي:

- تنوع المناخ مما يؤدي إلى الإنتاج في أوقات مختلفة من العام وإمكانية إنتاج محاصيل معينة خارج أوقاتها في ظل الظروف الطبيعية وكذلك استمرار الإنتاج على مدار العام من نفس المحصول إذ يمكن إنتاجه في الأغوار والمرتفعات والمنطقة الشرقية دون فترات تداخل طويلة.
- وجود تقنيات حديثة يمكن تبنيها بسهولة ويسر .
- نجاح أساليب الإدارة الجيدة للمحاصيل والتي تشمل مكافحة المتكاملة والبيولوجية والزراعات العضوية.
- وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة تأهيلا وعمليا وعلميا عال يمكنها من الاستجابة بسرعة إلى التغيرات التقنية في القطاع وتطويرها وتبنيها بسهولة ويسر .
- وجود البنية الأساسية المناسبة سواء في الاتصالات أو المواصلات والمخازن المبردة و أسواق الجملة ومراكز التدرج والتعبئة.
- الميزة النسبية التي يتمتع بها الإنتاج الزراعي الأردني عن غيره من الدول المجاورة ذوات المناخ والطبيعة المشابهة وارتباط الأردن برا مع أوروبا، يعطي المنتجات الأردنية ميزة تفضيلية عن بقية الدول المجاورة بتوفر إمكانيات النقل البري.
- الإنتاج الأردني اقل تكلفة وارضخص سعرا.
- قرب الأردن من أماكن الاستهلاك الرئيسية سواء في الخليج العربي أو الأسواق الأوروبية قياسا بالمنتجين الآخرين الرئيسيين في الدول المنافسة.
- المناخ الاستثماري السائد في الأردن وخصوصا للقطاع الزراعي، إذ أن الأردن من الدول القلائل التي لا تفرض ضرائب على الدخل المتأثية من العملية الإنتاجية الزراعية ولا أية ضرائب على الموارد الزراعية بالإضافة إلى الإعفاءات الأخرى التي يمنحها قانون تشجيع الاستثمار المتضمن إعفاء كافة مستلزمات الإنتاج والآليات ومعدات أي مشروع استثماري من الرسوم والضرائب.
- الأسواق الجديدة والفرص التصديرية المفتوحة أمام القطاع الزراعي، وقد ازدادت هذه الفرص من خلال الشراكة الأردنية الأوروبية والاتفاقيات الثنائية والجماعية التي عقدها الحكومة مع الدول والمجموعات الاقتصادية مثل منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية.
- توفر البنية التحتية المناسبة سواء في شبكات الطرق الزراعية والثانوية والدولية، وارتباط الأردن بشبكة من الخطوط الجوية مع العديد من الدول و شبكات الاتصالات والمعلوماتية.
- الإمكانيات الكامنة والمتاحة في البادية الأردنية .
- إمكانية إقامة سدود على السيول والأودية والتي يمكنها مضاعفة المعروض من المياه في الأردن وهذا يرتبط بتوفر التمويل المناسب لمثل هذه السدود واستخدام تقنيات الحصاد المائي.
- الطلب المتزايد على منتجات القطاع الزراعي، إضافة إلى عوامل الطلب التقليدية المتمثلة في الزيادة السكانية والنمو في الدخل، وعليه ومن خلال تركيز الحكومة على تنشيط القطاع السياحي فإن هذا يخلق طلبا على سلع زراعية معينة لمواجهة احتياجات السياح القادمين إلى البلاد.
- إنتاج الأردن من بعض المنتجات لا يستخدم فيه المبيدات خصوصا زيت الزيتون مما يتيح فرص تصديرية للإنتاج شريطة توفر الوسائل التسويقية المناسبة
- وجود العديد من الفرص الاستثمارية وخاصة في مجالات:

- إنتاج محاصيل خضراوات وفواكه وغيرها من المحاصيل ذات قيمة عالية ومواصفات تتفق مع مواصفات الأسواق العالمية وهنا يبرز مجالات الزراعة العضوية كخيار استثماري رائد ومهم.
- تربية المواشي المكثفة واستخدام المياه المعالجة في زراعة الأعلاف
- يعتبر التسويق الزراعي من المجالات الهامة وذات الأولوية في العملية الاستثمارية . وهناك مجالات كثيرة كالتسويق المباشر (عمليات التصدير) والتصنيع الزراعي والتعبئة والتغليف وهنا يمكن أن تبرز شركات تسويق زراعي تعمل على تجميع الإنتاج سواء من المشاريع الإنتاجية الصغيرة (الأسرية) التي تدعمها الوزارة أو من المزارعين عن طريق تعاقدات مسبقة بحيث تقوم هذه الشركات بالإشراف المباشر على الإنتاج وجودته وهو ما يعرف بجودة أساليب الإنتاج لتكون حسب متطلبات الأسواق التي تتعامل معها.
- تجفيف الفواكه كالعنب مثلا وتصنيع الخضراوات وهذا يتطلب أن يكون هذا التصنيع مبينا على الإنتاج المخصص لهذه الغاية وألا يعتمد على تصنيع الفائض علما بأن المنتجات المصنعة لها أسواق كبيرة خصوصا في الأسواق الأوروبية والأسواق المختلفة